مجلة الشرق للدراسات والبحوث العلمية

Alsharg Journal for Studies and Scientific Research

الهيئة الاستشارية

أ.د. الجزولي بابكر محمد
أ.د. سيف الدين فتوح عثمان
د. بابكر الصديق محمد إبراهيم
د. الشاذلي عيسى حمد عبدالله

محتويات العدد

رقم	الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
1	قيمة العملة المحلية في السودان وأثرها على الميزان التجاري إعداد : د. محمد مبارك مصطفى الإمام	1
2	ور إدارة التغيير في خلق الميزة التسويقية التنافسية إعداد : د. طلال خالد عبد الباسط الفضل	33
3	المياه الجوفية بمحلية كسلا ، واقعها ومآلاتها المستقبلية إعداد : د. إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي	66
4	أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية إعداد : د. أبوبكر عثمان محمد عثمان د. محمد أحمد عبد الله مختار	97
5	العوامل المؤثرة في تحديد الطاقة الإنتاجية وأثرها على تلبية احتياجات المستهلك إعداد : د. عبدالغفار عبدالله حامد على أ. نازك عبدالله حامد على	122
6	أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية إعداد : د. عيسى عمر أحمد علي أ. هابيل عمر الدرديري جلابة	144
7	The Effect of the Mother Tongue Interference on EFL Secondary School Students Submitted by: Ahmed Adam Mohammed Ahmed	184
8	The Impact of Teaching Conjunctions in English Writing Proficiency at the Sentence Level Submitted by: Imadeldeen Babikir Khalafalla Mohammed D. Ali Mohammed Abdalla	201

أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية (دراسة حالة بنك الخرطوم)

إعداد:

د. أبوبكر عثمان محمد عثمان – أستاذ المحاسبة المساعد– كلية الإقتصاد، جامعة شندي

د. محمد أحمد عبد الله مختار – أستاذ المحاسبة المساعد– كلية الإقتصاد، جامعة شندي

المستخلص

تناولت الدراسة أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية، وتكمن مشكلة الدراسة في أن الأموال تتجمع وتتركز في المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية وأن الأداء المالي لهذه البنوك يرتبط بالرقابة على الأموال ويتأثر بها، وتظهر الحاجة لمعرفة مدى تأثير فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية.

هدفت الدراسة إلى معرفة كفاءة وفعالية النظام الرقابي المتبع ببنك الخرطوم ودوره في تقويم الأداء المالي، معرفة مدى مساهمة نظام الرقابة المالية في المحافظة على أموال العملاء.

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة منها : أن النظام الرقابي يتسم بالكفاءة والفعالية ويساهم في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء. كما أن هناك معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء.

خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: أنه على الإدارة العليا بالبنك الإبقاء على الكوادر ذات الخبرات العالية وإشراك العاملين في وضع الموازنات التقديرية لرفع كفاءة وفعالية الأداء.

الكلمات المفتاحية : الرقابة المالية، تقويم الأداء، الأداء المالي، المعايير.

Abstract

The study deals with the impact of financial control on the performance of the assessment of the Sudanese commercial banks. The problem of the study is that money accumulated and concentrated in financial corporation, among them are commercial banks. The financial performance of these banks is associated and effected with financial control.

The objective of the study are: knowing the efficiency and effectiveness of the control system adopted in the bank of Khartoum and its role in assessing financial performance, across the extent of the contribution the financial control system in preserving clients, capital many results of the study attained such as: the control system was characterized by efficiency and effectiveness and contributed to reveal the symptoms of defects in performance.

Anumber of recommendation were: The top management of the bank to maintain the highly – experienced cadres and involve workers to set budgets to raise the efficiency and effectiveness of performance.

Key words: Financial control , performance evaluation , financial performance, standards.

أولاً: الإطار المنـهجي :

تمـهيد :

إن الرقابة بشكل عام ومنها الرقابة المالية وجدت مع وجود المجتمعات المنظمة، وتطور مفهوم الرقابة كما تطورت أهدافها بتطور دور الدولة وتطور المفاهيم الإدارية والمالية والإقتصادية.وتعددت مفاهيم الرقابة بتعدد وجهات النظر إلى وظيفة الرقابة وأهدافها والجهات التي تمارسها، كما تعددت مواضيعها واختلاف زمن ممارستها. أدى الدور الكبير الذي تلعبه البنوك التجارية في إقتصاديات البلاد إلى أهمية الرقابة المالية في أنشطتها كما أدى التوسع الكبير في الأنشطة الإقتصادية وازدياد حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً، إضافة إلى انفصال الملكية عن الإدارة إلى الاهتمام بالمراجعة المالية.

يعتبر تقويم الأداء المالي حيوياً بالنسبة للمنشآت إذ يمكنها من الحكم علي إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة ويعتبر أيضاً قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً، وهو أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وأداة لتدارك الثغرات والمشاكل التي قد تظهر. إن الغرض النهائي الذي تبحث عنه الرقابة المالية هو الكشف عن الانحرافات ومعرفتها والعمل على إصلاحها في الوقت المناسب وبهذا تكون الرقابة قد ساهمت في تقويم الأداء للمنشأة الذي يبحث عن الانحرافات وتقويمها.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في تعدد أوجه استخدامات الأموال حيث تتجمع وتتركز في المؤسسات المالية ومنها البنوك التجارية وأن الأداء المالي لهذه البنوك يرتبط بالرقابة على الأموال ويتأثر بها، وتظهر الحاجة لمعرفة مدى تأثير الرقابة المالية على الأداء المالي والمحافظة على أموال العملاء وتقليل الأخطاء والتجاوزات في البنوك التجارية، وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال التالي : هل الرقابة المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية ؟

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية : تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية الأموال وضرورة الرقابة عليها، وأن هذه الأموال ليست فقط وسيلة للتعامل إنما هي أيضاً وسيلة لتقدير القيمة وهذا يعني أنها ذات جانب إقتصادي والرقابة عليها تحقق هذا الجانب من خلال المنظمات أو المؤسسات المالية. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1. إثراء المكتبات بموضوع الدراسة.

2. الرقابة على الأموال تعتمد على تخطيط هذه الأموال حيث لا رقابة إلا على خطة أو تخطيط وبهذا تتضح أهمية الدراسة. فالرقابة على الأموال تعمل على كشف الانحرافات التي تحدث في استخدام وتوجيه الأموال.

3. مناقشة موضوع حيوي مرتبط بالمال.

الأهمية العملية : تتبع أهمية الدراسة العملية في الخروج بنتائج وتوصيات تستفيد منها إدارة البنوك التجارية السودانية، حيث عالم اليوم يتصف بأنه عالم المال والأعمال فالمال هو الأساس لمختلف الأنشطة والرقابة عليه ذات أهمية كبيرة. ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. الأموال التي تتجمع وتتركز في المؤسسات المالية وتعتبر ناتج الادخار ولذلك فان الرقابة المالية تحقق المحافظة على هذه المدخرات واستغلالها واستخدامها أفضل استخدام ممكن.

2. يرتبط كل من قرار التمويل وقرار الاستثمار ببعضهما البعض والمؤسسات المالية هي مؤسسات تمويلية استثمارية والرقابة المالية تمثل رقابة علي الاستثمار.

أهداف الدراسة :

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو معرفة أثر الرقابة المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية السودانية. وترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. معرفة كفاءة وفعالية النظام الرقابي المتبع ببنك الخرطوم ودوره في تقويم الأداء المالي.
2. توضيح السلبيات التي تنتج عن عدم وجود نظام فعال للرقابة على البنوك التجارية.
3. معرفة مدى مساهمة نظام الرقابة المالية في المحافظة على أموال العملاء.

فرضية الدراسة :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام الرقابة المالية وكفاءة أداء البنوك التجارية.

مصادر جمع البيانات :

اعتمد الباحث في جمع البيانات على المصادر التالية :

1. **مصادر ثانوية :** تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل العلمية.
2. **مصادر أولية :** وهي تتمثل في أداة الدراسة الاستبيان.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة الجوانب منها :

1. المنهج التاريخي لاستعراض التطور الفكري للدراسات السابقة والكتب والمراجع والرسائل العلمية.

2. المنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة الدراسة.

3. المنهج الاستنباطي لاختبار فروض الدراسة.

4. المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة الميدانية باستخدام التكرارات والنسب والجداول والرسوم البيانية.

ثانياً: الدراسات السابقة :

1/ دراسة محمد (2006)[21] **:**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة مدى تطبيق الرقابة المالية في وزارة المالية ولاية القضارف. هدفت الدراسة إلى التعريف بالرقابة المالية وأهدافها وأهميتها وأساليبها المستخدمة أو المتبعة في الوحدات الحكومية الولائية خاصة ولاية القضارف (وزارة المالية).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: افتقار الوحدات الحكومية الولائية (ولاية القضارف) للتطبيق السليم لأساليب الضبط الداخلي والإحصائي والمقاييس التي تهدف إلى ضبط عمليات المشروع ومراقبتها تلقائياً باستمرار بغرض حماية الأصول من السرقة والاختلاس وسوء الاستعمال، على الرغم من وجود لجنة من الرقابة المالية بالولاية إلا أنها تعاني من بعض المشاكل التي لا تجعلها تحقق أهدافها وأدى ذلك لضعف فعاليتها والمتمثلة في عدم القيام بإعداد النشرات الدورية للوحدات الإدارية والمحاسبية، اختصاصات ومهام أمناء المخازن غير واضحة أو محددة في معظم الوحدات.

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي: ضرورة تفعيل دور لجنة الرقابة المالية حتى تقوم بالدور المنوط بها، ضرورة تأهيل الكوادر المالية والمحاسبية وتزويدها باللوائح والمنشورات المالية، متابعة وتنفيذ توصيات ديوان المراجع العام، الزيارات الميدانية والمتابعة اللصيقة من لجنة الرقابة المالية.

تختلف هذه الدارسة عن دراسة الباحث في أنها ركزت على أساليب الرقابة المالية في الوحدات الحكومية الولائية بالسودان (وزارة المالية ولاية القضارف)، وتركز دراسة الباحث على أثر الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية.

2/ دراسة عثمان (2007) [12] **:**

تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة توافر معلومات إضافية باستخدام مقاييس أخرى بجانب مقاييس تقويم أداء المنشآت التي تعتمد على تحيلي القوائم المالية والتقليدية التي تشوبها كثير من العيوب والانتقادات، والبيانات المستخدمة في تلك القوائم لا يمكن التسليم بأنها حقيقية نظراً لأن الأرقام الواردة بها تمثل خليطاً من وقائع ماضية مسجلة بتواريخ مختلفة، ومن ناحية أخرى تمثل انعكاساً لمبادئ وأعراف محاسبية وإن كانت مقبولة لكن تلازمها أخطاء التقدير والاجتهاد.

هدفت الدراسة إلي استعراض المقاييس المتبعة في تقييم أداء قطاع المصارف مع بيان سلبياتها والمشاكل المترتبة عليها، ودراسة وتحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف على دورها في قرارات الاستثمار، وبناء نموذج يساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم الأداء مع التطبيق على المصارف السوداني.

توصلت الدراسة إلي النتائج التالي: أهمية مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقويم الأداء، وضرورة دعم المؤشرات التقليدية بأخرى مستمدة من قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التدفقات النقدية لا تعتبر بديلاً للقوائم المالية التقليدية ولكنها مكملة لها.

وضعت الدراسة التوصيات التالية: ضرورة الاعتماد على المؤشرات المستمدة من قائمة التدفقات النقدية عند تقييم أداء المنشآت، ضرورة تطوير مؤشرات التدفقات النقدية مع تطوير نسب نمطية أخرى معيارية يتم المقارنة بها من أجل إبراز دلالات أفضل.

تختلف هذه الدارسة عن دراسة الباحث في أنها استخدمت قائمة التدفقات النقدية في تقويم أداء المصارف السودانية، بينما ركزت دراسة الباحث على أثر الرقابة المالية على تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية.

دراسة وسيم وعماد (2011)[28]

تدور مشكلة الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:ما مدي أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في غزة؟ كما هدفت الدراسة على التعرف على الرقابة الإسلامية وأهميتها في كشف الانحرافات وتصحيحها في البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن الاتصال التنظيمي واللوائح والقوانين وتوقيت العملية الرقابية والبرامج المحوسبة والبيئة الداخلية وسلطة النقد الفلسطينية لها أثر علي نجاح تنفيذ الرقابة الإسلامية في البنوك.

أما أهم التوصيات التي خرج بها الباحثان هي: على جهاز الرقابة الإبلاغ الفوري عن الانحرافات، استخدام الرقابة من اجل التحقق من أن الأمور تتم وفقاً للوائح والقوانين لا من أجل تصيد الأخطاء.

تناولت الدراسة أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة، بينما اختلفت دراسة الباحث بأنها تناولت أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية.

دراسة الهيثم (2013)[27]

تدور مشكلة الدراسة حول الأسئلة التالية: هل يؤدي استخدام الصيرفة الالكترونية لتقليل تكلفة الخدمات المقدمة بالمصارف؟وهل يؤدي استخدام الصيرفة الالكترونية في المصارف بالسودان إلي زيادة حجم الودائع المصرفية؟ هل يؤدي استخدام الصيرفة الالكترونية إلي رفع جودة الخدمات المصرفية في المصارف؟ هدفت الدراسة إلي الوقوف علي دور الصيرفة الالكترونية على الأداء المالي للمصارف.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: الصيرفة الالكترونية تؤدي إلي تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية، تؤدي الصيرفة الالكترونية إلي زيادة حجم الودائع، يساعد تقويم أداء المصارف علي تجويد الرقابة المالية والإدارية

أما أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة هي: أنه على المصارف السودانية الاستمرار في تبني إستراتيجية الصيرفة الالكترونية وبذل جهودها للتطوير في هذا المجال بغرض تقليل التكلفة وزيادة حجم الودائع بالمصارف بما يحسن من الأداء المالي، استحداث وتطوير معايير محاسبية ومؤشرات لتقويم الأداء المالي تلائم التطور التكنولوجي الذي تتعامل به المصارف.

تناولت الدراسة الصيرفة الالكترونية ودورها في تحسين الأداء المالي للمصارف، بينما اختلفت دراسة الباحث بأنها تناولت أثر الرقابة المالية على تقويم أداء البنوك التجارية السودانية.

ثالثاً: الرقابة المالية

الرقابة المالية لا تقل أهمية عن الرقابة في الجوانب الوظيفية الأخرى في المنظمة ولا يكتفي بالرقابة على كمية وجودة الإنتاج والشراء والتخزين وعلى الأفراد والتسويق ما لم يكن هناك أيضا نشاط رقابي فاعل يحكم التصرفات المالية لضمان سير الأمور كما يجب ولغاية الوصول إلي أهداف المنشأة.

مفهوم الرقابة

عرفت الرقابة بأنها" التي تقوم بالتأكيد من أن كل شي يتم حسب الخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والمبادئ القائمة، وهدف الرقابة هو تشخيص نقاط الضعف والأخطاء وتصحيحها ومنع حدوثها في المستقبل، وتمارس الرقابة على الأشياء والناس والإجراءات".[29]

ركز هذا التعريف على دور الرقابة في متابعتها للممتلكات والعاملين واللوائح و ربطها بعملية التحقق من أن العمل يسير وفق الخطة والتعليمات والقواعد المحددة بقصد اكتشاف كل مواطن الضعف والنقص والأخطاء وتفادي حدوثها في المستقبل.

وعرفت بأنها "الدأب المتواصل وراء تنفيذ المخططات وقياس مدي محاذاة الفعليات وانحرافها عنها بالمعايير المخططة والمقابلة لها".[20]

خطوات الرقابة

تتطلب الرقابة القيام بأربع خطوات أساسية يمكن استخدامها في أي مجال من مجالات الرقابة على الأموال والإجراءات وجودة المنتجات والخدمات ... وهي:

1. **وضع المعايير:** يعتبر وضع الخطط والمعايير الخطوة الأولي في عملية الرقابة، ومع ذلك نظراً لأن الخطط تختلف في درجة تفاصيلها وتعقيدها، ونظراً لأن المديرين لا يستطيعون ملاحظة كل شي فإنه يجب وضع المعايير ومتابعتها، والمعيار نموذج أو مستوى الأداء المرغوب تحقيقه، والمعايير هي النقاط المختارة من برنامج الخطة الكلية والتي يتم فيها قياس الأداء لكي يعطي المديرين الإشارات التي توضح لهم كيف تسير الأمور بدون الحاجة إلي مراقبة كل خطوة في تنفيذ الخطط، وتحتاج الإدارة إلي وضع معايير الأداء لكل الأنشطة التي تمارس في المشروع، وقد يعبر عن المعايير بمصطلحات مثل: جودة المنتج، الخدمة، الأرباح المكتسبة، المصاريف المستحقة، عدد شكاوي العملاء، نسبة الغياب.[18]

2. **قياس الأداء:** تأتي هذه الخطوة بعد تحديد معايير الأداء، وهي قياس العمل الفعلي الذي تم انجازه، وتعتمد هذه الخطوة علي إمكانية التقييم الموضوعي على الخطوة السابقة وعلى المعايير وسهولتها، وبشكل عام يجب أن يتوافر في هذه عملية قياس الأداء الموضوعية، ورغم سهولة الاسترشاد بالمعايير الكمية إلا أنها يجب ألا تؤخذ كمسميات أو كبديل كلي للمقاييس النوعية.[19]

3. **مقارنة النتائج:** تعد هذه الخطوة أهم الخطوات التي تلي عملية قياس الأداء، حيث يتم فيها مقارنة العمل المنجز مع ما هو منفذ فعلياً، فإذا ظهر من المقارنة أن العمل تم تنفيذه حسب المعيار فإن الأداء يكون خاضعاً للسيطرة، أما إذا ظهر من المقارنة أن هنالك انحرافاً عن المعيار فإن الأداء يكون خارجاً عن السيطرة، وإذا كان المعيار المستخدم كمياً فإن عملية المقارنة تكون سهلة نسبياً، أما المعيار الوصفي فيجعل عملية المقارنة صعبة إلي حد كبير.[7]

4. **تصحيح الانحرافات عن المعايير:** يعد الغرض النهائي الذي تبحث عنه عملية الرقابة هو الكشف عن الانحرافات ومعرفتها والعمل على إصلاحها في الوقت المناسب وبالسرعة الممكنة، ويمكن أن يكون الإجراء التصحيحي عبارة عن تعديل الخطط أو تعديل طبيعة العمل، أو استبعاد معوقات العمل، أو زيادة عدد الموظفين، أو تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم، أو إيجاد نظام حوافز فعال، ولكن برغم تصحيح الانحرافات فمن الممكن أن تظهر مرة أخرى، وذلك لأن المعلومات التي تصل إلى إدارة المنشأة قد تكون غير صحيحة أو ناقصة، وبالتالي يجب معرفة أسباب الانحراف الحقيقية والعمل على تعديلها حتى لا تظهر المشكلات مرة أخرى.[6]

مفهوم الرقابة المالية :

عرفت الرقابة المالية بأنها "تلك الرقابة التي تستهدف التأكد من حسن استعمال المال العام، بما يتفق مع أهداف التنظيم الإداري".[5]. عرفت بأنها "التثبيت من صحة الحسابات ومصادر الإيراد وأوجه الإنفاق، وأنها صدرت جميعها بناء على الاعتمادات والتراخيص السليمة تبعاً لقوانين الدولة ولوائحها، وأنه لم يحدث هنالك عجز أو اختلاس في الأموال العامة"[3]. وعرفت الرقابة المالية بأنها " المقارنة المستمرة بين الخطط والأداء الفعلي (المحقق) وتشخيص الابتعادات من خلال التغذية العكسية للبيانات ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تنصب على تعديل المخطط، والأداء الفعلي أو الاثنين معاً في إطار الظروف والمتغيرات الداخلية".[1]

شروط نظام الرقابة المالية :

هنالك شروط يجب أن تتوفر في نظام الرقابة المالية حتى تكون ذات فعالية وهي :[8]

1. تحديد المعايير : المعايير هي المعدلات التي تقارن بها الأعمال المستقبلية والحالية وتقاس بطرق متنوعة (نقدية وكمية) ومن الضروري اشتقاق المعايير من الأهداف وأن تمتلك العديد من صفاتها فهي كالأهداف، لهذا يجب أن تكون واضحة ومرتبطة بالأهداف.

2. توفير تنظيم جيد وشبكة اتصال تمكن من الحصول على المعلومات بشكل سريع ومنسق وبشكل يخدم الغرض من هذه المعلومات.

3. توفير المعلومات التي تبين الأداء الفعلي والتي تسمح بتقييم هذا الأداء وبقدر ما تكون هذه المعلومات وافية وصحيحة بقد ما تساعد على إعطاء نتائج سليمة فيما يتعلق بتقييم الأداء.

4. الإجراء التصحيحي حيث أنه لا جدوى من نظام المراقبة إن لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة الانحرافات ومنع حدوثها وتكرارها.

5. التحقق من تنفيذ إجراءات التصحيح لأن مجرد وضع هذه الإجراءات موضع التنفيذ لا يعني أنها تنفذ بالشكل المطلوب، لذا يجب متابعة تنفيذ التصحيحات.

أهمية الرقابة المالية :

تنبع أهمية الرقابة المالية من كونها الأداة التي تساعد على تحقيق أهداف المؤسسة، بحيث تقوم بالربط الوثيق بين الوسائل والغايات من خلال توحيد الجهود وتنسيقها نحو تحقيق الأهداف التنظيمية البعيدة والقريبة وتهدف الإجراءات الرقابية إلى التأكيد من صحة الإجراءات الإدارية والمالية ومسايرتها من مختلف الخطط والسياسات العليا، كما تساعد الرقابة في تقييم الأداء الفردي والتنظيمي من النواحي السلوكية والفنية وتعمل على تعزيز قدرات المدراء على اتخاذ القرارات من خلال تحديد الانحرافات عن الخطط والمعايير.[25] هذا بالإضافة إلى دورها التقليدي في منع حالات الغش والسرقة وكشف تحديد المسئولية عنها في حالة حدوثها، وبذلك فإن العملية الرقابية ذات ارتباط مباشر ووثيق بكافة نواحي العمليات الإدارية الأخرى، وتزداد

أهمية الرقابة والحاجة إليها مع كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها وبرامجها وتتبع أهمية الرقابة من العوامل التالية:[22]

1. وجود فجوة زمنية بين الوقت الذي يتم فيه تحديد الأهداف والخطط والوقت الذي يتم فيه التنفيذ، ونتيجة الفجوة الزمنية قد تحدث ظروف غير متوقعة تسبب انحراف عن الأداء المرغوب فيه، وتعمل الرقابة على كشف هذا الانحراف وتحديد أسبابه واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته ومنع تكرارا حدوثه.

2. عادة ما تختلف أهداف التنظيم عن أهداف الأفراد العاملين داخل التنظيم فتوقعات الأفراد وأهدافهم الشخصية قد تتعارض مع أهداف المؤسسة، ومن ثم فإن الرقابة الفعالة تسعي إلي ضمان أن عمل الأفراد موجهاً أساساً وفي المقام الأول نحو تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة والنظام الرقابي الفعال هو الذي يحقق المؤاءمة بين هذين النوعين من الأهداف حتى يقلل من الصراعات والنزاعات بين الأفراد والمؤسسة.

وينظر أحد الكتاب لأهمية الرقابة من الناحية المالية من خلال منع الإسراف والتبذير وسوء استخدام الأموال العامة وذلك بالالتزام بالاعتمادات عن طريق مراقبة المختصين بعقد النفقات وتحصيل الإيرادات ومن خلال وضع آليات محددة للمراقبة والتدقيق تحول دون الإسراف والتبديد.[4]

أهداف الرقابة المالية :

تهدف الرقابة المالية بصفة عامة إلى المحافظة على الأموال العامة وحمايتها من العبث وتتلخص هذه الأهداف في النقاط الرئيسة التالية :[16]

1. التحقق من أن الموارد قد حصلت وفقاً للقوانين واللوائح والقواعد المعمل بها والكشف عن أي مخالفة أو تقصير.

2. التحقق من أن الإنفاق تم وفقاً لما هو مقرر له، وللتأكد من حسن استخدام الأموال العامة في الأغراض المخصصة لها دون إسراف أو انحراف والكشف عما يقع بهذا الصدد من مخالفات.

3. متابعة تنفيذ الخطة الموضوعة وتقييم الأداء للوحدات للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعة ولمعرفة نتائج الأعمال والتعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وما قد يكون في الأداء من قصور وأسباب ذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والتعرف على فرص تحسين معدلات الأداء مستقبلاً.

4. التأكد من سلامة القوانين واللوائح والتعليمات المالية، والتحقق من مدى كفايتها وملاءمتها واكتشاف نقاط الضعف فيها لاقتراح وسائل العلاج التي تكفل أحكام الرقابة على المال العام دون تشدد في الإجراءات قد يعوق سرعة التنفيذ أو تسيب يؤدي إلى ضياع الأموال وكثرة وقوع حوادث

الاختلاس.

5. إجراء التغيير والتعديل اللازم على أنشطة التنفيذ في سبيل تحقيق المخطط.

أساليب الرقابة المالية :

هنالك عدت أساليب رقابية تستخدم لمتابعة ومراقبة حركة الأموال بالمشروعات الاستثمارية أهمها:

1. الملاحظة والمشاهدة : وتتم أثناء تنفيذ النشاطات، وعادة تتم بواسطة الرؤساء والمشرفين على الإدارات والأقسام المختلفة وذلك للوقوف على أسلوب وطريقة الأداء ومراجعة النتائج المحققة بهدف تصحيح ما يقع من انحرافات فور حدوثها.

2. المراجعة والفحص والتفتيش : توجه هذه العمليات للحسابات والدفاتر والسجلات والمستندات بحيث يستطيع القائم بهذه العمليات الاقتناع بسلامة المركز المالي وصحة حسابات النتيجة للمنشاة المعنية وهو أسلوب يساعد على الوصول لدرجة معينة من الثقة وله إجراءات وقواعد معلومة، وعادةً يقوم بهذه العمليات مدقق فرد أو جهات لم تشارك في العمليات التنفيذية داخل المنشأة.

3. أسلوب الحوافز والجزاءات: يعني تقدير الحوافز وتوقيع الجزاءات على العاملين كل بحسب أداؤه، وهذا بلا شك يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمحافظة على الأموال وسلامتها.

4. إعداد النظم واللوائح : هي تلك النظم واللوائح والتعليمات التي تضبط الأداء المالي حيث يتعين الالتزام بها، ويعتبر الخروج عليها مخالفة تستوجب المخالفة لأن عدم الالتزام بها يعرض الأموال للضياع وسوء الاستخدام، مما ينتج عن ذلك عدم تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة. ومن أهم الجوانب التي تتطرق إليها هذه النظم واللوائح فيما يتعلق بالأداء المالي (والتي تعارف على تسميتها باللائحة المالية) وتعتبر مكملة لمنظومة اللوائح والقوانين المعمول بها داخل المنشأة، إذ تبين اللائحة المالية التعليمات والإجراءات الواجب إتباعها والالتزام بها فيما يختص بحركة الأموال.

مجالات الرقابة المالية :

لا بد من اهتمام الرقابة المالية وتركيز نشاطها في المجالات التالية :[17]

1. **الرقابة على الإيرادات (المقبوضات):** وهي أن تركز الإدارة المالية رقابتها على الإيرادات الناجمة من المبيعات إذ تعتبر المبيعات هي النشاط والمورد الرئيسي للتدفقات النقدية الداخلة، وعلى النشاطات الأخرى التي يتحصل عن طريقها إيرادات إضافية للمنشأة.

2. **الرقابة على المصروفات (المدفوعات):** يعني بها الرقابة على المدفوعات بشتى أشكالها (الصناعية، التسويقية، التمويلية الجارية والثابتة،...).

3. **الرقابة على النقدية :** يقصد بها الرقابة على المرتبات وأجور كافة العاملين بالمنشأة، سواء الذين يعملون بصفة مستديمة أو بصفة مؤقتة.

4. **الرقابة على تكاليف الإنتاج :** يقصد بها الرقابة على المواد الأولية والأجور والطاقة والمصروفات المباشرة والمستلزمات الأخرى المتعلقة بالعملية الإنتاجية.

5. **الرقابة على الاستثمار :** ويقصد بها الرقابة على كافة أشكال الاستثمارات سواء كانت في الأصول المتداولة أو الأصول الثابتة، وفي التمويل والائتمان أو على حساب المدينين.

رابعاً: تقويم الأداء :

تعتبر عملية تقويم الأداء المالي المصرفي ذات أهمية قصوى في قياس مخاطر السيولة المصرفية بهدف اكتشاف نقاط الضعف والقوة والتحري عن أسبابها والعمل على الحد من تأثير هذه المخاطر عن طريق اتباع الأساليب العلمية في عملية قياس هذه المخاطر.

مفهوم الأداء :

عرف الأداء بأنه "عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بعمل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة، (المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها)"[9]

ومن وجهة نظر أخرى يعرف الأداء بأنه " نتائج المخرجات التي يتم الحصول عليها عن العمليات والمنتجات فهو يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها"[14]

مفهوم تقويم الأداء :

إن مفهوم تقويم الأداء المالي على مستوى المؤسسات المصرفية ومنها المصارف التجارية لا يختلف كثيراً عن منظمات الأعمال الأخرى الإنتاجية أو الخدمية منها حيث أن مؤشرات الأداء متقاربة لقياس الأداء وغالباً ما نجد أن الكتاب المصرفيين على وفق في هذا الإطار وعرف بأنه "الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المحيطة لتقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف"[15] . وتم تعريفه بأنه "عملية هادفة لقياس فعالية وكفاءة الخطة التدريبية ومقدار تحقيقها للأهداف المطلوبة وإبراز نقاط القوة والضعف فيها"[24]

أهمية تقويم الأداء :

تنبع أهمية تقويم الأداء من أنه يقدم بيانات دقيقة للمستثمرين كما أن التقويم يفيد في الأغراض الإدارية من حيث اتخاذ القرارات المختلفة بالأصول كالاستغناء عنها أو استبدالها أو التوسع في استخدامها أو استخدام أصول جديدة أو المفاضلة بين البدائل المختلفة بعد كل ذلك بعد حساب القيم والتكاليف والآثار المترتبة على ذلك، كما أن التقييم يساعد على رسم السياسات

المالية للقطاع، يضاف إلى ذلك أن له أثر على نتائج التحليل المالي كالحكم على السيولة والوقوف على حجم رأس المال العامل واستخراج كافة المؤشرات المالية.[30]

كما تتمثل أهمية تقويم الأداء في الآتي:[13]

1. إن عملية تقويم الأداء تعتبر أساس عمليات الإصلاح الإداري، فعمليات الإصلاح الإداري ترتبط بالعديد من الجوانب ومن بين هذه الجوانب عدم ارتباط الأجور بالجهود المبذولة وعدم وجود التدريب على قدر كافي، ونظام تقويم الأداء يكشف عن مقدار الجهود المبذولة كما يكشف عن مدى الحاجة للتدريب، وبالتالي يساعد في عمليات التنمية الإدارية.

2. إن نظام تقويم الأداء يكشف عن الطاقات الكامنة لدى الأفراد والتي لا تستغل في العمل وبالتالي يمكن إسناد أعمال ملائمة لهم، فقد يتضح خلال تقويم الأداء أن الأفراد قد يؤدون أعمالاً قد لا تطلب منهم ولأنها متصلة بالعمل وتكشف عن قدرات معينة.

3. تساعد عملية تقويم الأداء على توفير درجة أكبر من العدالة بين العاملين. حيث تعد هذه التقارير على أساس سليم ومعايير موضوعية وذلك من أجل الترقيات ومنح المكافآت، حيث يكون البديل لهذه التقارير هو استخدام المؤشرات الموضوعية، والانطباعات الشخصية وهو ما قد يشعر العاملين بعدم العدالة واتخاذهم المواقف المضادة.

4. إن عملية تقويم الأداء تساعد على تحسين العملية الرقابية وذلك عن طريق الملاحظة المستمرة من جانب الرئيس، فكتابة تقرير الكفاية تستلزم من الرئيس التفرقة علي أساس صحيح بين العامل الممتاز والغير ممتاز واحتفاظه بمعدلات إنتاج كل مرؤوس والتعرف علي نقاط القوة والضعف وذلك لا يمكن توافره للرئيس لا من خلال تقويم الأداء وبأساليب متقدمة.

مجالات الأداء المالي :

1. الربحية: توجد هنالك مؤشرات عديدة لقياس هذا المجال متمثلة بنسب الربحية والتي تقيس فاعلية الإدارة في توليد الأرباح، وتستخدم أيضاً في الحكم على كيفية كفاءة استخدام المنظمة لموجوداتها، ومن أهم هذه النسب هامش الربح الإجمالي Cross Profit Margin وهامش الربح التشغيلي Operating Profit Margin وهامش الربح الصافي Net Profit Margin والعائد على الاستثمار Return on Investment والعائد على حق الملكية Return on Equity.

2. المركز السوقي: ويتمثل بالحصة السوقية التي تشير إلى نسبة حجم الأعمال المتوفرة لكل سلعة أو خدمة.

3. الإنتاجية: وتعني العلاقة بين مخرجات المنظمة من سلع وخدمات وبين مدخلاتها، وتعد الإنتاجية مقياساً لمدى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج.

4. قيادة المنتجات: وتتمثل بقيام الإدارات الرئيسة بتقويم التكاليف والجودة والمركز السوقي لكل منتج من المنتجات الحالية والمنتجات المخطط لها.

5. تنمية الأفراد واتجاهات العاملين: والمشار إليه بوصفه مجال أداء رئيسي تسعى المنظمات لقياسه عن طريق تجميع تقارير متنوعة لتقويم الاسلوب الذي تتبعه المنظمة في سد الاحتياجات الحالية والمستقبلية من القوة العاملة، كما يتم قياس اتجاهات العاملين نحو المنظمة مباشرةً بواسطة بحوث الاتجاهات وبطريق غير مباشر عن طريق بيانات الغياب ودوران العمل.

6. المسئولية العامة: وفي هذا المجال تضع المنظمة مقاييس تلائم طبيعتها وبيئتها المحيطة بهدف تقويم مدى نجاحها في تحمل مسئولياتها نحو العاملين والموردين والمجتمع.

7. الموازنة بين أهداف المدى القصير والمدى الطويل: وهنا تقوم المنظمة بإجراء دراسة متعمقة بشأن التداخل بين مجالات الأداء الرئيسة للتأكد من أن الأهداف الحالية لم يتم تحقيقها على حساب الأرباح والاستقرار في المستقبل.[31]

شروط عملية تقويم الأداء :

من الضروري توافر شروط معينة في عملية تقويم الأداء أهمها:[23]

1. أن تكون عملية التقويم موضع اهتمام الإدارة العليا بالمنظمة وتكون مقتنعة بفائدتها.
2. أن تكون عملية التقويم مفهومة للعاملين على مختلف مستوياتهم.
3. أن توضع تعليمات واضحة ومفصلة وتوزع على العاملين في المنظمة.
4. أن يكون هنالك معايير ثابتة للتقويم.
5. أن يدرب المشرفون على كيفية القيام بعملية التقويم.
6. أن تستخدم قوائم خاصة كتقويم كفاءة الأفراد، بحيث يراعي في تصميمها وإعدادها الدقة والتنسيق واحتوائها على معلومات كافية لتقدير كفاءة الفرد.

عناصر تقويم الأداء :

تتمثل عناصر تقويم الأداء في التالي:

1. تقويم الكفاءة: تعني الكفاءة "كمية المخرجات المحققة لكل وحدة من المدخلات، ويمكن القول أن هنالك زيادة في الكفاءة إذا كانت المدخلات المستخدمة أقل لتعطي كميات متزايدة من المخرجات"[26]

2. تقويم الفعالية: تعني الفعالية "درجة النجاح في التوصل إلى تحقيق أهداف المؤسسة حيث تهتم فيما إذا كان من الممكن الحصول على نفس المنافع بنفقة أقل.[10]

3. تقويم الإقتصاد (التوفير): وتعني استغلال الموارد بأقل تكلفة ممكنة مع الأخذ بعين الاعتبار النوعية والجودة المناسبة والتأكد من أن المدخلات مطابقة للمواصفات المطلوبة، وأنه قد تم الحصول عليها بأقل الأسعار.[11]

خامساً: الدراسة الميدانية

أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وآراء عدد من المحكمين[2]، وذلك لتحديد عبارات الاستبانة. تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 80 فرد من الموظفين ببنك الخرطوم.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضيتها، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.
- الانحراف المعياري.
- مربع كاي لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني.

تحليل البيانات :

جدول رقم (1)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة (سنة)	أقل من 30	30 – 40	41 – 50	51 فأكثر	المجموع
التكرار	38	20	17	5	80
النسبة %	47.5	25	21.25	6.25	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول رقم (1) أن عينة الدراسة قد تراوحت أعمارهم بنسبة (47.5%) أقل من 30 سنه، ونسبة (25%) أعمارهم من 30– 40 سنة، ونسبة (21.25%) أعمارهم 41–

50 سنه، ونسبة (6.25%) أعمارهم أكثر من 50 سنه، وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من الشباب مما يؤدي إلى الحاجة للخبرات.

جدول رقم (2)

التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	إدارة أعمال	إقتصاد	دراسات مصرفية	نظم معلومات	أخرى	المجموع
التكرار	20	19	7	15	4	15	80
النسبة %	25	23.75	8.75	18.75	5	17.75	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة (25%) تخصصهم العلمي محاسبة، ونسبة (23.75%) تخصصهم العلمي إدارة أعمال، وأن نسبة (18.75%) تخصصهم دراسات مصرفية، ونسبة (18.75%) لديهم تخصص علمي آخر. ونسبة (8.75%) تخصصهم إقتصاد، ونسبة (5%) تخصصهم نظم معلومات محاسبية، وهذا يشير إلى اهتمام البنك بالكوادر المؤهلة ذات الكفاءة.

جدول رقم (3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	دبلوم وسيط	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع
التكرار	2	52	4	20	1	1	40
النسبة %	2.5	65	5	25	1.25	1.25	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح للباحث من الجدول (3) أن هنالك نسبة (65%) مؤهلهم العلمي بكالوريوس، ونسبة (25%) مؤهلهم العلمي ماجستير، وأن نسبة (5%) مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، ونسبة (2.5%) مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط، ونسبة (1.25%) دكتوراه، ونسبة (1.25%) لهم مؤهل أخر. وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية تساعد في هذه الدراسة.

جدول رقم (4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الوظيفة	مدير إداري	مدير مالي	مراجع داخلي	رئيس حسابات	محاسب	أخرى	المجموع
التكرار	5	4	1	6	18	46	40

النسبة %	6.25	5	1.25	7.5	22.5	57.5	100

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة (57.5%) لديهم مسميات وظيفية مختلفة، ونسبة (22.5%) مسماهم الوظيفي محاسب، و(7.5%) مسماهم الوظيفي رئيس حسابات، ونسبة (6.25%) مدير إداري ونسبة (5%) مدير مالي، وأيضاً نسبة (1.25%) مراجع داخلي. غالبية أفراد العينة لديهم مسميات وظيفية مختلفة وهذا يشير إلى تقسيم العمل وعدم التداخل في الاختصاصات.

اختبار ومناقشة الفرضيات :

الفرضية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظام الرقابة المالية وكفاءة أداء البنوك التجارية.

جدول رقم (5)

التوزيع التكراري لجميع عبارات الفرضية

العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة%
الأولى	51	63.8	24	30	4	5	–	–	1	1.3
الثانية	25	31.3	36	45	14	17.5	3	3.8	2	2.5
الثالثة	33	41.3	28	35	15	18	3	3.8	1	1.3
الرابعة	29	36.3	40	50	10	12.5	–	–	1	1.3
الخامسة	37	46.3	21	26.3	15	18.8	5	6.3	2	2.5
السادسة	26	32.5	30	37.5	15	18.8	7	8.8	2	2.5
السابعة	11	13.8	37	46.3	26	32.5	5	6.3	1	1.3
الثامنة	31	38.8	38	47.5	9	11.3	1	1.3	1	1.3
التاسعة	28	35	43	53.8	8	10	–	–	1	1.3
المجموع	**271**	**339.1**	**297**	**371.4**	**116**	**144.4**	**24**	**30.3**	**12**	**15.3**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يلاحظ من الجدول رقم (5) الآتي:

العبارة الأولي: أن نسبة (51%) موافقون بشدة على أن حسن اختيار العاملين في مجال الرقابة يساعد في تحقيق كفاءة الأداء المالي بالبنك، ونسبة (30%) موافقون، والمحايدون يمثلون نسبة (5%)، ونسبة (1.3%) غير موافقون بشدة على ذلك.

العبارة الثانية: أن نسبة (45%) موافقون على أن النظام الرقابي بالبنك يتمتع بالشفافية وعدم التحيز، وأن نسبة (31.3%) وافقوا بشدة، والمحايدون يمثلون (17.5%)، وأن نسبة (3.8%) لم يوافقوا، وأن نسبة (2.5%) لم يوافقوا بشدة على ذلك.

العبارة الثالثة: أن نسبة (41.3%) موافقون بشدة على أنه توجد رقابة مالية مستمرة والتي تزيد من فعالية الأداء بالبنك، وأن نسبة (35%) موافقون، والمحايدون يمثلون نسبة (18%)، وأن نسبة (3.8%) لم يوافقوا، ونسبة (1.3%) لم يوافقوا بشدة على ذلك.

العبارة الرابعة: أن نسبة (50%) موافقون على أن التقارير المالية المقدمة من قسم الرقابة تؤخذ بعين الاعتبار من الإدارة العليا، وأن نسبة (36.3%) وافقوا بشدة، والمحايدون يمثلون نسبة (12.5%)، وأن نسبة (1.3%) لم يوافقوا بشدة على ذلك.

العبارة الخامسة: أن نسبة (46.3%) موافقون بشدة على أن وجود حوافز مادية ومعنوية تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي بالبنك، وأن هنالك نسبة (26.3%) وافقوا، والمحايدون يمثلون نسبة (18.8%)، وأن نسبة (6.3%) لم يوافقوا، وأن نسبة (2.5%) لم يوافقوا بشدة على ذلك.

العبارة السادسة: أن نسبة (37.5%) موافقون على أن هنالك دورات تدريبية للعاملين بالبنك علي استخدام التقنيات الحديثة، وأن نسبة (32.5%) وافقوا بشدة والمحايدون يمثلون نسبة (18.8%)، وأن نسبة (8.8%) لم يوافقوا، ونسبة (2.5%) لم يوافقوا بشدة على ذلك.

العبارة السابعة: أن نسبة (46.3%) موافقون على أن البنك يستخدم الرقابة التقديرية بإشراك كافة الجهات في إعدادها للرقابة على أداء الأفراد، والمحايدون يمثلون نسبة (23.3%)، وأن هنالك نسبة (13.8%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (6.3%) لم يوافقوا، ونسبة (1.3%) لم يوافق بشدة على ذلك.

العبارة الثامنة: أن نسبة (47.5%) موافقون على أن الرقابة تساهم في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء واقتراح وسائل تلافيها، وأن نسبة (38.8%) وافقوا بشدة، والمحايدون يمثلون نسبة (11.3%)، وأن نسبة (1.3%) لم يوافقوا، وأيضاً هنالك نسبة (1.3%) لم يوافق بشدة على ذلك.

العبارة التاسعة: أن نسبة (53.8%) موافقون على أنه توجد معايير رقابية لمتابعة وتقويم الأداء المالي في البنك، وأن هنالك نسبة (35%) وافقوا بشدة، والمحايدون يمثلون نسبة (10%)، ونسبة (1.3%) فرد لم يوافق بشدة على ذلك.

مما تقدم من عبارات الفرضية يتضح أن معظم المبعوثين يوافقون على عبارات الفرضية بتكرار (568) أي بنسبة (710%) مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكراراتهم (36) أي بنسبة

(45.6%) بينما كانت تكرارات المحايدين (116) بنسبة (144.4%). وبما أن غالبية إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة يدل ذلك على **إثبات صحة الفرضية.**

جدول رقم (6)

نتائج اختبار مربع كاي للفرضيات

العـــبارات	الفرضية	
	كاي2	ق. احتمالية
الأولى	79.700	0.000
الثانية	53.125	0.000
الثالثة	51.750	0.000
الرابعة	47.100	0.000
الخامسة	49.000	0.000
السادسة	35.875	0.000
السابعة	57.000	0.000
الثامنة	75.500	0.000
التاسعة	54.900	0.000

يمكن تفسير نتائج الجدول كما يلي :

1. قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 79.700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2. قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 53.125 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3. قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 51.750 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4. قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 47.100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5. قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 49.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6. قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 35.875 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7. قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 57.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

8. قيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي 75.500 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

9. قيمة مربع كاي للعبارة التاسعة تساوي 54.900 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

ويتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. و تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحث بأن الفرضية والتي نصت على أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة المالية وكفاءة أداء البنوك التجارية **(قد تحققت)**.

سادساً: الخاتمة

1/ النتائج :

1. يتسم نظام الرقابة بالكفاءة والفعالية ويساهم في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء
2. لدي البنك معايير رقابية لمتابعة وتقييم الأداء.
3. تهتم الإدارة العليا بالبنك بالتقارير الرقابية مما أسهم في رفع كفاءة الأداء.
4. تعقد دورات تدريبية على استخدام التقنيات الحديثة.

2/ التوصيات :

1. على الإدارة العليا بالبنك الإبقاء على الكوادر ذات الخبرات العالية.
2. زيادة الاهتمام بالحوافز المادية والمعنوية لرفع كفاءة وفعالية الأداء.
3. إشراك العاملين في وضع الموازنات التقديرية لرفع كفاءة وفعالية الأداء.

المراجع والمصادر

1. إنصاف محمود رشيد وآخرون، **فاعلية نظام الرقابة المالية وأثره على الفساد المالي في العراق**، (العراق : مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 4،العدد8، 2012م)، ص326

2. بابكر إبراهيم الصديق جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وأحمد علي فقير جامعة وادي النيل، وصلاح الأمين الخضر جامعة شندي.

3. جلال بكير، **الإدارة المالية**، (القاهرة : مكتبة عين شمس،1978م)، ص99

4. حبيب أبوصقر، عمليات تنفيذ الموازنة ورقابتها،(عمان:المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1981م)، ص 17

5. حمدي سليمان القبيلات، **الرقابة المالية والإدارية**،(عمان : مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع،1998م)،ص 14

6. خليل حجاج، **محاضرات في إدارة الأعمال**، (غزة: مكتبة القدس للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م)، ص256

7. زاهد ديري، **الرقابة الإدارية**، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011م)، ص 18

8. سيد أحمد البواب، **موازنة أداء لخدمة الكفاءة في الحكومة**،(القاهرة: منظمة العربية للعلوم الإدارية، 2004م)، ص ص 41-43

9. عبد المحسن توفيق، **تقييم الأداء**، (القاهرة: مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، 1998م)، ص 30

10. عبد الناصر نمر، **التقارير الرقابية في تقويم الأداء**، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النيلين، 2008م)، ص 125

11. عبد الناصر نمر، **التقارير الرقابية في تقويم الأداء**، (الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النيلين، 2008م)، ص 125

12. عثمان عبده حسين، **استخدام قائمة التدفقات النقدية في تقويم أداء المصارف السودانية**،(الخرطوم: رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين– كلية الدراسات العليا، 2007م)،ص د

13. عرفة متولي، **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، (القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، 1989م)، ص 287

14.علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي**، (عمان: دار صفاء، 2011م)، ص ص 64-65
15.عماد صالح سلام، **البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية**،(بيروت: د ن،2004م)، ص 245

16. عوف محمود الكفراوي، **الرقابة المالية النظرية والتطبيق**، ط2،(الإسكندرية: مطبعة الانتصار لطباعة الأوفست، 1998م)،ص 22

17. كنجو عبود كنجو وإبراهيم وهبي، **الإدارة المالية**، (عمان: دار الميسرة، 1997م)، ص 69
18. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2006م)، ص 234

19. محمد القريوتي، **مبادئ الإدارة النظريات والعمليات والوظائف**،ط2،(عمان:دار وائل للنشر، 2004م)، ص 362

20. محمد توفيق بلبع، **نظام التكاليف**، (القاهرة: دار الشباب، 1991م)، ص 17

21. محمد حسن حسين، **أساليب الرقابة المالية في الوحدات الحكومية الولائية** بالسودان، (الخرطوم : رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة النيلين – كلية الدراسات العليا، 2006م)،ص د

22. محمد فريد الصحن وآخرون، **مبادئ الإدارة**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2002م)، ص 339

23. منصور أحمد منصور، **المبادئ العامة في إدارة القوي العاملة**، (الكويت: وكالة المطبوعات، 1978-1979م)، ص 323
24. منصور أحمد منصور، **مفهوم وأهداف القوي التنفيذية**، (بغداد: المكتبة الوطنية، 1985م)، ص 22

25. نايل عبد الحافظ العوالمه، **إدارة المؤسسات العامة**- الأسس النظرية وتطبيقاتها في الأردن، (عمان: زهراء للنشر والتوزيع، 1993م)، ص 63

26. نعيم حسن دهمش، **الرقابة المالية العليا**،(عمان: معهد الإدارة، 1993م)، ص 225
27. الهيثم الكندي يوسف،**الصيرفة الالكترونية ودورها في تحسين الأداء المالي للمصارف**، (الخرطوم : رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا جامعة النيلين، 2013م)،ص د

28. وسيم إسماعيل الهابيل و عماد المصري، **أثر تطبيق مبدأ الرقابة الإسلامية في إنجاح أداء البنوك الإسلامية في قطاع غزة**، دراسة حالة البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني،(غزة : مجلة جامعة الزهر بغزة، العدد 1(B)، 2011م)، ص ص 1103-1104-1143-1144.

29. Fayol Henri,Genera and Industrial Management,(N.Y:Pitman Publishing Corporation,1949), P107

30. M. Baker, Accounting Theory Objective and measurements, (N. Y: the Journal of Accountancy , October 1963),PP 61-62

31. Wheelen Thomas, Hunger David,Strategic Management and Business Policy, (New Jersey: Pearson Education INC Upper saddle river 1oth ED, 2006),P 901

الملاحق

بيانات الدراسة الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أما مستوى الموافقة المناسب

الفرضية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة المالية و كفاءة أداء البنوك التجارية.

الرقم	العـــــــــبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
.1	حسن اختيار العاملين في مجال الرقابة يساعد في تحقيق كفاءة الأداء المالي بالبنك					
.2	يتمتع النظام الرقابي بالبنك بالشفافية وعدم التحيز					
.3	توجد رقابة مالية مستمرة والتي تزيد من فعالية الأداء بالبنك					
.4	التقارير المالية المقدمة من قسم الرقابة تؤخذ بعين الاعتبار من الإدارة العليا					
.5	وجود حوافز مادية ومعنوية تساعد في رفع كفاءة الأداء المالي بالبنك					
.6	هنالك دورات تدريبية للعاملين بالبنك علي استخدام التقنيات الحديثة					
.7	يستخدم البنك الرقابة التقديرية بإشراك كافة الجهات في إعدادها للرقابة على أداء الأفراد					
.8	تساهم الرقابة في الكشف عن مظاهر القصور في الأداء واقتراح وسائل تلافيها					
.9	توجد معايير رقابية لمتابعة وتقويم الأداء المالي في البنك					